خلال شهر يوليو الماضي على أساس سنوي

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم بالكويت بمعدل 2.87 في المئة

■ معدل التضخم ارتفع على الاساسي الشهري بنسبة 0.16 في المئة

■ الأغذية والمشروبات ارتفعت بنسبة 5.40 في المئة

أظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين التضخم في الكويت بمعدل 2.87 في المئة في شهر يوليو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2012.

وقالت الادارة في تقريرها الشهري الخاص بالتحليل الاحصائي للارقام القياسية لاسعار المستهلكين عن يوليو الماضي وخصت به وكالة الانباء الكويتية ان معدل التضخم في الكويت على أساس شهري ارتفع بنسبة 0.16 في المئة مقارنة بسابقه يونيو الماضي وذلك نتيجة ارتفاع أسعار بعض المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاض البعض الآخر.

واضافت ان الرقم القياسي الشهري لاسعار المستهلكين شهد في يوليو الماضي ارتفاعا في خمس من مجموعاته الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاضا في ثلاث أخرى واستقرارا في اربع مجموعات توزع المواد والخدمات والسلع الاكثر استهلاكا من قبل الافراد والاسر على 12 مجموعة رئيسية وفق تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض الصادر عن توصيات مكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة.

وذكرت أن الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الاولى الاغذية والمشروبات ارتفع في شهر يوليو الماضي بنسبة 5.40 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2012 في وقت شهدت فيه المجموعة ارتفاعا شهريا بنسبة 0.49 في المئة مقارنة بشهر يونيو الماضي.

وقالت ان ثلاث مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة شهدت ارتفاعا في أسعارها القياسية على أساس شهري مقارنة بشهر يونيو الماضي وهي مجموعة السكر ومنتجاته التي ارتفعت بواقع 0.45 في المئة والفواكه الطازجة بنسبة 0.36 في المئة ومجموعة الخضراوات الطازجة التي ارتفعت بنسبة 4.79 في المئة.

واضاف ان المجموعات التي شهدت انخفاضا في اسعارها هي مجموعة منتجات الالبان والبيضالتي انخفضت بواقع 0.15 في المئة واللحوم والدجاج ب 0.36 في المئة ومجموعة الخبز والحبوب بواقع 0.49 في المئة ومواد غذائية اخرى بانخفاض قدره 0.3 في المئة كما انخفضت مجموعة اسعار المشروبات ب 1.33 في المئة ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة 0.59 في المئة.

وذكرت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثانية السجائر والتبغ ارتفع في يوليو الماضي بنسبة 7.89 في المئة على أساس سنوي فيما انخفضت بنسبة 0.6 في المئة على أساس شهري بينما انخفض الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثالثة الكساء وملبوسات القدم في يوليو بنسبة 0.47 في المئة على أساس سنوي في حين ارتفع بنسبة 0.39 في المئة على أساس شهري.

وأشارت الى أن المجموعة الرئيسية الرابعة وهي خدمات المسكن شهدت ارتفاعا في معدل التضخم خلال شهر يوليو الماضي بنسبة 4 في المئة على اساس سنوي في حين سجلت المجموعة الرئيسية الخامسة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ارتفاعا بلغ في يوليو الماضي 2.81 في المئة على أساس سنوي وارتفاعا بنسبة 0.46 في المئة على أساس شهري.

وقالت الاحصاء في تقريرها ان المجموعة الرئيسية السادسة الصحة سجلت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي خلال شهر يوليو الماضي بنسبة 1.28 في المئة في حين انخفض الرقم القياسي لها عند القياس على أساس شهري عن معدله السابق في شهر يونيو بنسبة 0.80 في المئة.

وأضافت ان المجموعة الرئيسية السابعة النقل سجلت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي بنسبة 1.40 في المئة خلال يوليو الماضي وسجلت ارتفاعا في المعدل بنسبة 0ر08 في المئة على أساس شهري في حين ارتفع الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثامنة الاتصالات في يوليو الماضي بنسبة 0.10 في المئة على أساس سنوي.

وبينت ان المجموعة الرئيسية التاسعة الترفيهية والثقافية شهدت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي بنسبة 1.90 في المئة خلال شهر يوليو الماضي وارتفع الرقم القياسي لها على أساس شهري بنسبة 0.23 في المئة بينما ارتفع معدل التضخم للمجموعة الرئيسية العاشرة التعليم على اساس سنوي في يوليو الماضي بنسبة 0.16 في المئة في حين استقر هذا المعدل على أساس شهري في حين ارتفع التضخم للمجموعة الرئيسية الـ11 المطاعم والفنادق على أساس سنوي خلال شهر يوليو الماضي 0.24 في المئة.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس التغير في مستويات الاسعار عموما بين فترتين قد تكون شهرية او سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس التضخم او الانكماش الاقتصادي ما يمكن من خلاله المقارنة بين الدول عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية.

وكانت منهجية الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة الاساس الجديدة 2007 استندت الى البيانات المستخلصة من 455 مصدرا من مختلف محافظات البلادفي وقت ضمت سلة المستهلك الجديدة السلع والخدمات الاكثر استخداما من قبل الافراد والاسر والتي تم اختيارها خلال بحث الدخل والانفاق الاسري.

وتختلف أوزان السلع والخدمات في السلة حسب أهمية القيمة المالية للسلع ومدى استفادة المستهلك منها علما ان عدد المواد المشمولة في سلة المستهلك العينة لسنة الاساس 2007 الجديدة يبلغ 500 مادة و1996 سلعة موزعة على 12 مجموعة رئيسية تجري عليها 8240 قراءة.

جدول (2) جدول توضيحي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك
حسب أقسام الإنفاق الرئيسية مقارنة يوليو 2012 مع يوليو 2013

أقسام الإنفاق الرئيسية	يوليو 2012	يوليو 2013	معدل التضخم %
الرقم القياسي العام	125.6	129.2	2.87
الأغذية والمشروبات	135.2	142.5	5.4
السجائر والتبغ	123.0	132.7	7.89
الكساء وملبوسات القدم	127.8	127.2	-0.47
خدمات المسكن	122.6	127.5	4.00
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	128.3	131.9	2.28
الصحة	125.4	127.0	1.28
النقل	121.1	122.8	1.40
الاتصالات	101.4	101.5	0.10
الترفيهية والثقافية	126.4	128.8	1.90
التعليم	123.8	124.0	0.16
المطاعم والفنادق	125.8	126.1	0.24
السلع والخدمات المتنوعة	124.9	127.6	2.16

سنة الاساس 2007=100

ارقام أسعار المستهلك

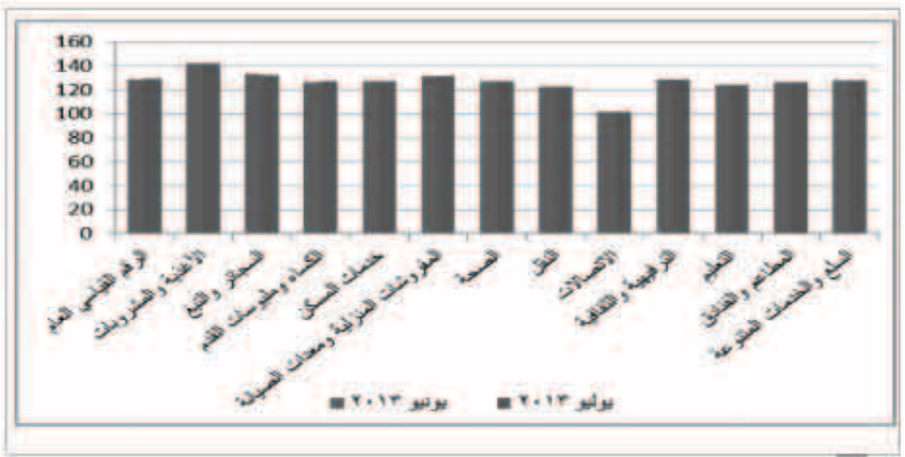

القطاعات حسب الترتيب

■ الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلكين شهد ارتفاعاً في خمس من مجموعاته الرئيسية

عوامل عدة تتحكم بالأسعار الحالية

بوخضور: 100 دولار متوسط سعر برميل النفط الكويتي في الربع الأخير

■ العامل السياسي هو المؤثر في الوقت الحالي على أسعار النفط

■ مؤسسة البترول الكويتية تسعى إلى إنتاج أربعة ملايين برميل في العام 2020

توقع الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان يبلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي نحو 100 دولار امريكي خلال فترة الربع الاخير من العام الحالي.

وقال بوخضور لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس انه من المتوقع ان يبلغ متوسط الاسعار بالنسبة لأهم السلع النفطية العالمية برنت والخام الامريكي مستوى 110 دولارات امريكية مشيرا الى انه سيتراوح ضمن المدى السعري بين 105 و115 دولارا.

وبين ان النفط لم يقف دوره عند استخداماته كمصدر للطاقة او مادة اولية لكثير من الصناعات والمنتجات فحسب بل تخطاه حتى بات «سلعة استراتيجية ذات وعاء للقيمة أي انه اصبح اداة مالية ايضا».

واضاف ان النفط يخضع الى عوامل عدة تتحكم بأسعاره «الا ان ما نشهده في وقتنا الحالي هو معاملة النفط كأداة اقتصادية مالية يستغلها المستثمرون والمضاربون متى ما تاثرت اسواق المال او تذبذبت اسعار الذهب». واشار الى انه يترتب على تاثر اسواق المال بالبيانات الاقتصادية الصادرة عن الاقتصادات العالمية مؤشرات البطالة وثقة المستهلك والطلب الصناعي على سبيل المثال تغير اداء النفط وسعره «وهذا نتيجة استخدامه وعاء للقيمة يحافظ المستثمرون من خلاله على قيمة استثماراتهم».

وأبرز بوخضور عاملا آخر مؤثرا على حركة اسعار النفط في الوقت الراهن وبنسبة كبيرة وهو العامل الجيوسياسي المرتبط بالحروب والازمات لا سيما تلك التي تحدث في مناطق التركز النفطي مدللا على ذلك بارتفاع الاسعار بعد احداث سوريا ومصر التي تسيطر على قناة السويس احد اهم الممرات المائية في العالم والتي يمر عبرها يوميا نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط.

حجاج بو خضر

وفيما يخص العلاقة بين برميلي برنت والخام الامريكي اوضح ان العلاقة بينهما تطغى على اية علاقة اخرى بين أي سلعتين نفطيتين نظرا لان منطقة اليورو شريك تجاري استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية.

واوضح ان الارتفاع او الانخفاض في برميل برنت يتاثر بنسبة كبيرة بالاوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي تؤثر بدورها كذلك على بقية اسواق المال والسلع مشيرا الى تاثر تلك الاسواق اخيرا بقرارات البنوك المركزية حول سياسات التحفيز الكمي في بعض الاقتصادات الكبرى ومنها الاقتصاد الامريكي الاكبر في العالم.

وافاد بانه «يفترض ان يكون ابتعاد مراكز الانتاج النفطي عن الولايات المتحدة سببا في تجاوز سعر الخام الامريكي سعر نظيره برنت الا ان استخدام صناع السياسة النقدية والمالية في الولايات المتحدة للنفط كاداة مالية حال دون حدوث ذلك.

وعن العوامل الرئيسية الاخرى المؤثرة على اسعار النفط في الاسواق بين بوخضور ان اسعار النفط تتاثر بالعوامل الاقتصادية قوى السوق المتمثلة بالعرض والطلب والعوامل الفصلية الشتاء والصيف والعوامل الطبيعية والمناخية الكوارث الطبيعية كالاعاصير والزلازل فضلا عن الاعمال الفنية المتعلقة بصيانة المنشآت النفطية والاستكشافات البترولية.

يذكر ان سعر برميل النفط الكويتي سجل مستوى 107.22 دولارات في تداولات يوم الجمعة الماضي بحسب السعر المعلن من قبل مؤسسة البترول الكويتية.

وكانت الحكومة الكويتية اقرت في يوليو الماضي مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية 2014/2013 لتقديرات الايرادات النفطية على اساس 70 دولارا امريكيا لبرميل النفط وحجم انتاج بلغ 2.7 مليون برميل يوميا في وقت تشكل نسبة تلك الايرادات 93.9 في المئة من جملة ايرادات الدولة.

من العام 2005 حتى 2014

«المركز»: الكويت تستثمر 5.28 مليار دولار في قطاع الماء

■ معدل استهلاك المياه في اليوم للفرد هو الأعلى عالمياً

شعار المركز

نشر المركز المالي الكويتي «المركز» اخيرا تقريرا عن قطاع الماء في دولة الكويت، ويحلل التقرير مستجدات الاستثمار في القطاع مسلطا الضوء على اتجاهات العرض والطلب. كما يقوم باستعراض سيناريو مشاريع المياه في الكويت، وهيكلية السوق، والأسعار إضافة إلى تحليل نقاط الضعف والقوة، والفرص، والمخاطر في القطاع.

ويشير تقرير «المركز» أن حجم الاستثمارات في قطاع الماء في الكويت يصل إلى 5.28 مليارات دولار أمريكي خلال الفترة من عام 2005 إلى 2014. وتشهد مشاريع معالجة المياه أعلى حجم للاستثمارات عند 3.4 مليار دولار. وفي عام 2010، تم تنفيذ العديد من مشاريع المياه مثل المرحلة الأولى والثانية من مشروع محطات الصبية لتقطير المياه، ومحطة شعيبة الشمالية لتقطير المياه، ومحطة شويخ لتحلية المياه بالتناضح العكسي.

كما تنتظر الكويت تنفيذ المشروع الضخم لمحطة الزور الشمالية لتقطير المياه، حيث تبلغ السعة الإجمالية للمشروع 280 مليون غالون إمبراطوري في اليوم. وينطوي المشروع على بناء 15 وحدة للتقطير الومضي ذو المراحل المتعددة، وتبلغ سعة كل من هذه الوحدات 17 مليون غالون إمبراطوري في اليوم، إضافة إلى محطة معالجة للمياه، ومحطة لتحلية المياه بالتناضح العكسي تبلغ سعتها 25 مليون غالون إمبراطوري في اليوم.

ويلفت التقرير إلى أن معدل استهلاك المياه في امسللفرد في الكويت هو الأعلى عالمياً عند 500 لتر، إلا أن معدل استخراج المياه للفرد في يعتبر منخفضا عند 37 م مكعب في السنة، ويبلغ معدل توافر المياه المتجددة للفرد 7 م مكعب في السنة، ويعتبر هذا المعدل منخفض جدا مقارنة بباقي دول الخليج. وبلغ استهلاك المياه الصالحة للشرب 128.236 مليون غالون إبراطوري في عام 2011، ويتم استهلاك معظم هذه المياه في المناطق السكنية. ومع الزيادة المطردة للسكان وتغير انماط الاستهلاك، من المتوقع أن يصل استهلاك المياه الصالحة للشرب إلى 142.230 مليون غالون إمبراطوري في عام 2015، و يعكس حجم الاستهلاك الضغط الذي قد الناجم عن الطلب في المستقبل القريب.

كما يستهلك قطاع الزراعة في الكويت كمية كبيرة من المياه، حيث تستهلك مزارع الصليبية المملوكة للحكومة 19.265 مليون غالون إمبراطوري من الماء الأجاج الماء الصليبي، ولا تصلح هذه النوعية من المياه للاستهلاك السكاني نظرا لملوحتها المرتفعة. وبالرغم من تراجع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الكويت من 12 إلى 11 هكتار، إلا أن مؤشر انتاج المحاصيل شهد ارتفاعا خلال الفترة من عام 2008 إلى 2011، وهو الأمر الذي قد ينتج عنه ارتفاعا في استخراج المياه في القطاع الزراعي.

ومن ناحية العرض، هناك شح في مصادر المياه المتجددة في الكويت مقارنة بالطلب، لذلك تعتبر المياه المحلاة والمعالجة المصادر البديلة المتوفرة. وتبلغ السعة الإجمالية لتحلية المياه في الكويت 423.1 مليون غالون إمبراطوري كما في عام 2010، وتعمل محطة الصليبية كالمنشاة الوحيدة لمعالجة مياه الصرف الصحي كما في عام 2011.

وتدير وزارة الكهرباء والماء وتمتلك جميع محطات الإنتاج والنقل والتوزيع في قطاع الكهرباء والماء، حيث تعتبر المنتج والبائع الوحيد في القطاع. ويتم تقسي أسعار الكهرباء والماء حسب نوع المستهلك، ويبلغ سعر الماء لمزارع الصليبية 0.02 دينار كويتي/1000 غالون، أما السعر المخصص المنشآت الحكومية والشركات فهو 0.85 دينار كويتي/1000 غالون.

■ الكويت تنتظر تنفيذ المشروع الضخم لمحطة الزور الشمالية

مستثمرون عرب يهربون من «الربيع العربي» إلى بريطانيا

الاضطرابات دفعت مستثمرين ورجال أعمال لترك بلادهم والعمل والعيش في لندن

يتدفق رجال الأعمال والمستثمرون العرب على بريطانيا من أجل الحصول على إقامات وتاشيرات دخول طويلة الأجل نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في العديد من الأقطار العربية، خاصة دول الربيع العربي التي لا يلوح في الأفق أن الاستقرار سيعود إليها قريبا.

وعلمت «العربية نت» أن العديد من المستثمرين ورجال الأعمال في مصر وليبيا وتونس وأقطار عربية أخرى تركوا بلادهم واتجهوا للعمل والعيش في لندن وذلك نتيجة الاضطرابات التي تشهدها هذه الدول، في الوقت الذي تقدم فيه بريطانيا تسهيلات كبيرة لأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك شروطا ميسرة لمنحهم الإقامات الدائمة ومزاولة أعمالهم في مختلف القطاعات.

وبحسب القوانين الراهنة فإنه بمقدور رجال الأعمال والمستثمرين الحصول على إقامات لهم ولعائلاتهم في بريطانيا في حال أسسوا مشروعا تجاريا برأس مال لا يقل عن مئتي ألف جنيه استرليني، أو في حال دخول المستثمر شريكا في مشروع أو شركة قائمة على أن لا يقل استثماره فيها عن مئة ألف جنيه استرليني فقط.

وقال المستشار القانوني علي القدومي، وهو بريطاني من أصل عربي، يختص في قضايا الهجرة، إن الشهور القليلة الماضية شهدت ارتفاعا كبيرا وملموسا في أعداد الذين يقصدون المملكة المتحدة من رجال الأعمال والمستثمرين العرب الذين يبحثون عن إقامات في بريطانيا من أجل الاستقرار والعيش فيها، بعد أن كانوا في السابق يقصدون لندن من أجل قضاء الإجازات والعطلات الصيفية فقط.

وأضاف القدومي في حديث خاص لـ «العربية نت» أن «الوضع السياسي والاقتصادي لدول الربيع العربي هو الذي تسبب في إقبال رجال الأعمال العرب في الشهور الأخيرة على بريطانيا»، مشيرا الى أن ثمة «العديد من التسهيلات التي تقدمها بريطانيا لهؤلاء وفي مقدمتها العلاج المجاني والتعليم المجاني».

ويقول القدومي إن الحكومة البريطانية لا تضع أي قيود على الاستثمار ولا تحظر على المستثمرين العمل في أية قطاعات، لكنه يشير الى أن غالبية المستثمرين العرب يتجهون الى القطاعين الفندقي والعقاري وهما يتمتعان بعوائد مالية مرتفعة.

ويبدي القدومي استغرابه من عدم تقديم بعض الدول العربية المستقرة التسهيلات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال العرب من أجل استقطابهم بدلا من أن «تقوم بريطانيا بفرش السجاد الأحمر لهم»، مشيرا الى أن الأموال العربية تغادر بهذه الطريقة المنطقة الى الغرب فتساهم في تنمية الاقتصادات الأجنبية بدلا من العربية.

وتتحدث العديد من المصادر في لندن عن تدفق لأعداد كبيرة من المستثمرين العرب في مختلف القطاعات، خاصة العقارات والأسهم، فيما يصل بعض المحللين الى القول إن الأموال العربية التي هاجرت الى بريطانيا في الشهور الأخيرة لعبت دورا كبيرا في إخراج اقتصاد المملكة المتحدة من الركود السابق الذي كان يعاني منه.

يشار الى أن بريطانيا بدأت منذ نحو العامين أو أكثر بمنح تسهيلات إضافية للمستثمرين ورجال الأعمال من أجل دخول أراضيها والحصول على إقامات فيها.